

المطيري: «البتروال الوطنية» تنفق 40 مليار دولار على مشاريع حتى 2022

«الأشغال»: 146 مشروعاً بقيمة 9 مليارات دينار يتم تنفيذها



محمد غازي المطيري يتسلم التكريم الخاص من «ميد»



محمد غازي المطيري يتسلم التكريم الخاص من «ميد»



الوزيرة هند الصباحي تلقي كلمتها في المؤتمر

أحمد مغربي

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للتخطيط والتنمية هند الصباحي ان خطة التنمية السابقة في الكويت كشفت عن وجود اختلالات في مختلف مجالات العمل مثل ضعف مشاركة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني وانخفاض مشاركة القطاع الخاص في الناتج الوطني الاجمالي وضعف البنية التحتية بالإضافة الى عوامل الخلل في المالية العامة للدولة.

حديث الصباحي جاء على هامش تصريحات صحافية خلال مشاركتها في مؤتمر مشاريع الكويت للمقابلة والبنية التحتية 2014. وأوضحت ان الخطة الإنمائية الجديدة تبنت مجموعة من التوجهات للتغلب على التحديات التي واجهت الخطة السابقة أهمها تنوع هيكل الاقتصاد وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية من خلال تكوين شركات طويلة الأجل مع القطاع الخاص برؤوس أموال مشتركة وتوفير حزم متكاملة من الخدمات المساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن توسيع دور القطاع الخاص في إدارة وبناء المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية، وجمع المشروعات المتصلة بتطوير البنى الأساسية الداعمة لتنمية والمليئية للمطالبات النمو السكاني واحتياجات التنمية ورؤية الدولة.

وأضافت الصباحي إلى جانب ذلك، تم تبني إستراتيجية كاملة للتنمية العمرانية تعمل على توفير الأراضي اللازمة ضمن المناطق الجديدة والقائمة لاستخدامات القطاع الخاص لإقامة مرافق استثمارية خدمية وصحية وتعليمية واجتماعية ومشروعات تجارية وحرفية وتطوير الأطر التشريعية ذات الصلة بتخفيف استغلال الأراضي لمعالجة قضيتي التركيبة السكانية وسوق

كبير نظرا لحجمها وأهميتها التنموية للكويت.

وأشار إلى ان دور هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين يختلف عن الجهات الأخرى ويتمثل دورها في إنجاز الشراكة بين الخاص والعام والحصول على تراخيص المشروعات من الحكومة، لافتا إلى ان الهيئة تتعامل مع هتتين رقابيتين هما ديوان المحاسبة ومجلس الامرة، مضيفا: اننا قبل طرح المشاريع نعمل على تقليل الدورة المستندية الطويلة لبيت الإنجاز بالسرعة المطلوبة.

وقال: ان هناك هدفين نعمل عليهما الهيئة، الاول تعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر، والثاني زيادة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مشيرا إلى انه بالعمل بقانون الهيئة وتنفيذ المشاريع المعنية ينعكس ذلك إيجابا على بيئة العمل بالكويت خلال الفترة المقبلة، وذكر ان الكويت تعتبر البلد الوحيد الذي لديه إطار قانوني للعمل بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، ما يعبر عن رغبة جادة وحقيقية من جانب الحكومة لإيجاد خطوات مهمة على صعيد التنمية في المستقبل المنظور، غير ان الرومي أكد ان هناك بعض القوانين بحاجة إلى تعديل، وهي المتعلقة بتشجيع المستثمرين الكويتيين والأجانب.

ما بين 2010 و2013، وينطبق هذا الحال على السعودية أيضا.

5 مشروعات
من جهته، قال مدير عام هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص عادل الرومي: انه جار العمل على تنفيذ 5 مشروعات تنموية كبرى خلال العشر سنوات المقبلة مطروحة على جدول أعمال الهيئة من شأنها إحداث طفرة كبيرة في الكويت وتزيد من مشاركة القطاع الخاص في الناتج القومي بنسبة لا تقل عن 25٪، لافتا إلى انه سيتم البدء في تنفيذ هذه المشاريع عند صدور اللائحة التنفيذية لمشروع الهيئة قبل نهاية العام الحالي.

وأضاف ان هناك جديده واضحة من الحكومة لتنشيط الاقتصاد في الفترة المقبلة، وهو ما من شأنه تليل أي معوقات كانت تواجه تنفيذ المشروعات المطروحة.

وأوضح الرومي ان المشروعات الخمسة تتعلق بمحطة الزور الشمالية والتي سيتم اداؤها في البورصة بعد عمل المشروع بثلاث سنوات، وكذلك مشروع الخيران، ومشروع جزيرة فيلكا، ومشروع معالجة الصرف الصحي في منطقة كبد، ومشروع مدينة الجهراء الجديدة، مؤكدا ان هذه المشاريع تحظى باهتمام دولي

منه بالكامل في شهر سبتمبر 2015، ومن المقرر إنجاز مقر وزارة التربية بتكلفة 86 مليون دينار بمساحة 40 ألف متر مربع في شهر فبراير 2015، اما مستشفى الشيخ جابر فيتوقع انجازه في سبتمبر 2015.

ولفت إلى ان هناك 129 مشروعاً خاصاً بالطرق بتكلفة 8 مليارات دينار، كما يقع على عاتق وزارة الأشغال تنفيذ مجمع الوزارات الشمالي ومجمع المدارس الاحتياجيات الخاصة التي تبلغ كلفته 414 مليون دينار وسيتم ارساؤه في شهر يناير 2016، كما سيتم تنفيذ الدائري 6,5 الذي يربط ما بين الفروانية وجليب الشيوخ والشدايدية ويبلغ طوله 18 كيلومترا بالإضافة إلى طريق النويصيب بطول 45 كيلومترا ويربط بين طريق 30 الى الحدود السعودية.

من ناحية، قال نائب بعة الكويت وعمان في صندوق النقد الدولي ايه بارساد ان نموذج العمل في الكويت يشوبه العديد من نقاط الضعف المتمثلة في القيود التي يجب تقليصها لتنفيذ الخطة التنموية بشكل ناجح، لافتا إلى ان اهداف الخطة التنموية يجب ان تكون واقعية، كما يجب ان يكون هناك اصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي لتحسين بيئة العمل. وأشار إلى ان مساهمة القطاع غير النفطي بلغ 17٪ خلال الفترة

الغاز الخامس مطروح حاليا في لجنة المناقصات المركزية ومننظر الانتهاء منه في نهاية 2019.

من جانبه، قال مدير فريق المشروعات بشركة البترول الوطنية وأثل الجاسم ان مشروعات الشركة تهدف إلى تلبية الطلب المحلي والعالمي من المنتجات البترولية بحلول العام 2020، وتسمى الشركة إلى زيادة الطاقة التكريرية إلى 1,4 مليون برميل يوميا، مشيرا إلى ان هناك عدة أمور تراعيها الشركة لتخفيف تلك المشاريع الضخمة خاصة مع الاعداد الضخمة من العمالة المتخصصة لتنفيذ المشاريع.

مشاريع الأشغال
من جهة ثانية، تحديث عبدالحسن العزني من وزارة الأشغال العامة عن نور الوزارة في تطوير الطرقات والصرف الصحي والمباني الخاصة بالحكومة، مشيرا إلى ان هناك 146 مشروعاً تنفذها الوزارة بقيمة 9 مليارات دينار، متوقعا ان يتم صرف 500 مليون دينار خلال السنة المالية 2014 - 2015.

وأشار إلى ان نسبة الانجاز في جسر الشيخ جابر وصلت إلى 20٪، اما طريق الجهراء الذي بلغت كلفته المالية 285 مليون دينار تم إنجاز ما نسبته 75٪ وسيتم الانتهاء

الاولويات لانطلاق المشروعات المهمة التي تساعد على تطبيق خطة التنمية، موضحة ان هناك اجتماعات مكثفة للجان العليا لمشروع B.O.T لإطلاق بعض المشاريع، كما ان هناك لجان متابعة لمشروعات الكبرى وتم حصرها في 29 مشروعاً كبيرا يعمل حاليا على تجهيز الأراضي المناسبة لها للوصول لنسب إنجاز طموحة ومعدلات عالية.

رفع الطاقة التكريرية
من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية محمد المطيري ان الشركة تعمل على رفع الطاقة التكريرية إلى 1,4 مليون برميل يوميا، مشيرا إلى ان مشروع مصفاة الزور والوقود البيئي يقودان محفظة مشاريع الشركة الكبرى.

وأضاف المطيري ان إجمالي محفظة المشاريع التي تعمل الشركة على تنفيذها حتى عام 2022 يبلغ 11 مليار دينار ما يعادل 40 مليار دولار لتنفيذ عدة مشاريع أهمها مشروع الوقود البيئي المنتظر ان يبدأ في مايو 2018 ومشروع مصفاة الزور على ان تبدأ في عام 2019 ومشروع استيراد الغاز المسال على ان يبدأ في عام 2021 ومشروع خط الغاز الرابع الذي سيتم تسلمه من المقاول نهاية الشهر الجاري والتشغيل مع بداية 2015، مشيرا إلى ان خط

العمل وما يتصل بهما من استمرار التضخم الوظيفي بقوة العمل الوطنية في القطاع الحكومي على حساب الخاص وضيق الفرص الوظيفية للشباب المتاحة في القطاع الخاص وتدني المستوى التعليمي للعماله الوافدة.

وأشارت إلى ان الخطة تسعى نحو تحقيق معايير الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العام والعالي والارتقاء بمستوى جودة البحث العلمي، وفي ضوء ذلك تبنت الخطة التنموية مسارين متوازيين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، المسار الأول هو مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة للدولة، بينما الثاني يعني بتأصيل عمليات التحول لتحقيق رؤية الكويت 2035.

وأضافت ان خطة التنمية تضمن عدة مشروعات طموحة على مستوى المواصلات والسكة الحديد والمترو وتطوير جزر فيلكا وبوبيان وعدة مدن سكنية والمستودعات الجمركية ويتطلهون للعمل عليها جاهدين خلال الأشهر الخمسة المقبلة قبل بداية الخطة بالتعاون بين الأمانة العامة للتخطيط ومجلس الوزراء ومجلس الأمة لتهيئة الأرضية المناسبة لي لضمان الانطلاق الخطة وتحقيق طموحات الدولة والمجتمع. وقالت الصباحي ان هناك تنسيقا مع مجلس الأمة لوضع

الصباح: اختلالات عدة واجهت خطة الكويت التنموية السابقة.. ونعمل على حلها في الخطة الجديدة

العزني: وزارة الأشغال لديها 129 مشروعاً خاصاً بالطرق والكباري بتكلفة 8 مليارات دينار

الرومي: 5 مشروعات كبرى تنفذها «هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين» خلال الـ 10 سنوات المقبلة

«الوطني» يستقبل الدفعة الـ 11 من متدربي أكاديمية الوطني

هدفا استراتيجيا ومسؤولية مشتركة بين الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة وبين القطاع الخاص الذي ينبغي أن ينهض بمسؤولياته الوطنية ويزيد من مساهماته وجهوده في مجال توظيف المواطنين وبناء طاقات قيادية جديدة عبر التدريب والتطوير المستمر للمهارات وقدرات الكوادر الوطنية الشابة. وتجدر الإشارة إلى أن البرنامج التدريبي للأكاديمية يمتد لفترة خمسة أشهر ويشمل مختلف جوانب العمل المصرفي مثل: المبادئ المصرفية، إدارة المخاطر، عمل الفرق، تأكيد الذات، المحاسبة المالية، التسويق، التفاوض، الإقراض الاستهلاكي والتجاري هذا بالإضافة إلى التدريب العملي للمشاركين في مواقع العمل.

في بنك الكويت الوطني محمد خالد العثمان وقيادات من البنك. ويوفر برنامج «أكاديمية الوطني» الأول من نوعه على مستوى القطاع الخاص في الكويت التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية الشابة لدى البنك، وذلك بهدف إعداد قيادات مصرفية وطنية شابة ذات مؤهلات عالية في جميع التخصصات المصرفية المتطورة، لتلبية تطورات البنك الرامية إلى الارتقاء المتواصل بالخدمات والنمو المضطرد للأنشطة والخطط التوسعية على المستويين المحلي والإقليمي. وتعكس أكاديمية الوطني رؤية البنك الوطني الذي يضع مسالة التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية في مقدمة أولوياته بوصفها



قيادات من البنك الوطني في صورة جماعية مع المتدربين من الموظفين الجدد

استقبال بنك الكويت الوطني الدفعة الحادية عشرة من الموظفين الجدد في برنامج «أكاديمية الوطني» الذين اجتازوا بنجاح شروط ومعايير الاختيار لهذا البرنامج المكثف المعد خصيصا لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل بالبنك. ويندرج هذا البرنامج في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى استقطاب وتوظيف الكفاءات الوطنية.

وكان في استقبال الموظفين الجدد مدير عام مجموعة الموارد البشرية عماد أحمد العبداني ونائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني أحمد خالد الخضر ومساعد مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية

على هامش فعاليات «مؤتمر زين للمعرفة» بحضور موظفي الشركة

«زين» تشارك في دورة تدريبية بعنوان «مهارات الإبداع الوظيفي»

المستمرة «مؤتمر زين للمعرفة» 2014». وأشارت الشركة إلى ان الدورة التدريبية التي ألقاها المتحدث العالمي «ديفيد بوكيس» المتخصصة في دراسات فنون الإدارة شهدت تفاعلا إيجابيا من قبل الحضور وموظفي زين، حيث سلط الضوء على كيفية إيجاد الأفكار الإبداعية التي تصب في مصلحة الأعمال اليومية، والأسرار التي تجعل الأفراد أكثر إبداعا، والابتعاد عن الطريقة التقليدية في تنظيم الأفكار واستبدالها بطرق أكثر فاعلية، إلى جانب التركيز على أهمية مفهوم النكات بين أعضاء الفريق الواحد ولماذا يعتبر الإبداع حصيلة العمل الجماعي. وأوضحت زين أنها تعتبر موظفيها الدعامة واللبنة

في المقاعد لوظفيها في جميع الدورات وورش العمل التي نظمت خلال فعاليات النادي، وذلك في إطار مبادرتها



جانب من الدورة التدريبية

أعلنت شركة زين أنها شاركت في الدورة التدريبية التي جاءت على هامش فعاليات «نادي المعرفة» (Knowledge Club)، والذي يعتبر أحد أضخم المشاريع التطويرية التي ترعاها الشركة في إطار مبادرتها المستمرة «مؤتمر زين للمعرفة 2014». وأوضحت الشركة في بيان صحفي ان مجموعة من موظفيها شاركوا في الدورة التدريبية تحت عنوان «مهارات الإبداع الوظيفي»، والتي ناقشت العديد من المواضيع التي تمحورت حول كيفية اكتساب المهارات الإبداعية لدى موظفي الشركات وأثرها الإيجابي على تحسين أداء العمل في مختلف القطاعات. وأفادت زين بان شركتها والرئيسية مع «نادي المعرفة» التي انطلقت منذ بداية العام

توقيع اتفاقية تعاون بين مصر وصندوق خليفة الإماراتي بـ 200 مليون دولار

القاهرة - ساهد امام

ابرم رئيس مجلس الوزراء المصري م. إبراهيم محلب وزير الدولة في الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. سلطان أحمد الجابر اتفاقية دعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر بقيمة 200 مليون دولار، خلال أنشطته مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب. ووقع الاتفاقية وزيرة التعاون الدولي د. نجلاء الأهواني، وحسين جاسم النويس رئيس مجلس إدارة صندوق خليفة لتطوير المشاريع. كما وقع أمين عام الصندوق الاجتماعي للتنمية سها سليمان والرئيس التنفيذي للعمليات في صندوق خليفة لتطوير المشاريع د. إبراهيم المنصور الاتفاقية الخاصة بالمشروع، حيث ان الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المسؤولة عن التنفيذ. وتستهدف الاتفاقية المناطق الريفية الأكثر فقرا والفئات الأكثر احتياجا خاصة المرأة والشباب من خلال ما يتجه من تمويل لسلسلة متكاملة من المشروعات متناهية الصغر، على ان يخصص 75٪ للمناطق الريفية و25٪ لمشروعات يكون المستفيد منها السيدات. ويقرر عدد المشروعات المستهدفة تنفيذها من خلال الاتفاقية حوالي 197,524 مشروعاً، منها 49,383 مشروعاً يستهدف تنفيذها من خلال المرأة، كما يبلغ إجمالي فرص العمل المستهدف إتاحتها حوالي 167,709 فرصة عمل